

الحجازيون في مصر

في القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي

د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم



تقديم



من الثابت تاريخياً أن الارتباط البشري والاقتصادي والحضاري بين مصر وشبه الجزيرة العربية، كان قائماً منذ أقدم العصور، وقد ازداد هذا الارتباط، قوة واندماجاً بالفتح الإسلامي في مصر عام ٢١ م، ووقود الهجرات العربية إليها، واستقرارها على أرض مصر، وتعرّب مصر، واندماجها في كيان الأمة العربية الإسلامية، وقبائها بدور فعال ومؤثر في التاريخ العربي الإسلامي، منذ تلك الفترة وحتى يومنا هذا.

أصبحت مدن مصر وقراها منذ العصر الإسلامي الأول، ميداناً مفتوحاً لأبناء الجزيرة العربية يؤمنونها، ويمارسون فيها أنشطتهم الاقتصادية، ويستقرون فيها، دون أن يكون هناك أي قيد على حركاتهم، أو استقرارهم، أو ممارستهم لأنشطتهم، بحكم أن مصر أصبحت جزءاً من الأمة العربية الإسلامية، بل وكانت القاهرة في فترات من التاريخ الإسلامي، وحتى نهاية العصر المملوكي ٩٢٣ م/١٥١٧ م، عاصمة للدولة التي لها السلطان على مصر ومعظم بلاد شبه الجزيرة العربية، وأصبح للأوقاف الموقوفة على الحرمين في مصر دور كبير في تعاش الحياة الاقتصادية في الحجاز، كما كان لهذه الأوقاف دور كبير في تقوية الروابط بين مصر والحجاز^(١)

كذلك أم أبناء مصر من المسلمين ببلدان شبه الجزيرة العربية، إما بقصد أداء فريضة الحج واستقرار بعضهم في المدن المقدسة، وإما بقصد التجارة وممارسة الأنشطة الاقتصادية الأخرى، والاستقرار في مدن وموانئ هذه البلدان، والاندماج اجتماعياً في مجتمعات هذه المدن والموانئ^(١٢).

ودراسة موضوع العلاقات بين مصر وبلدان شبه الجزيرة العربية في مختلف الفترات التاريخية منذ دخول مصر في الإسلام وحتى وقتنا هذا، يحتاج إلى فريق من الباحثين، يعكف على الحوليات الموسوعية التي كتبها السابقون، ليحلل هذه العلاقات من جوانبها المختلفة، لتكون بمثابة صفحة جديدة في إعادة كتابة تاريخنا العربي الإسلامي، وقد قام بعض الباحثين فعلاً ببعض الدراسات الجادة التي سبقت الإشارة إليها، حول هذا الموضوع، ولكن لا يزال في المجال متسع كبير.

وموضوع الدراسة التي نبدأها بالحلقة الأولى، يرتبط بالفترة التاريخية التي عرفت في تاريخنا العربي بالعصر العثماني، والتي تمتد من مطلع القرن العاشر الهجري إلى القرن الرابع عشر الهجري، أي الفترة الممتدة من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر الميلادي، والتي تبدأ على وجه التحديد بعام ٩٢٣ م/١٥١٧ م، أي منذ دخول السلطان سليم مصر وإنهاء كيانه الدولة المملوكية وفرض السلطان العثماني على بلاد الشام ومصر والحجاز، ثم اليمن والعراق ومنطقة الخليج بعد ذلك.

وستعتمد هذه الدراسة أساساً على مصدر أعماله الباحثون، هو وثائق المحاكم الشرعية، التي كانت تقوم في ذلك العصر بعمل الكثير من الوزارات التي يشملها التنظيم الحديث للدولة، فقد كانت تقوم بعمل وزارات العدل، والداخلية والمالية والزراعية والخارجية، وكل ما يتعلق بالمعاملات بين أبناء المجتمع فيما بينهم، أو فيما بين أبناء المجتمع والإدارة، كل ذلك كان يسجل أمام قاضي الشرع الذي تقع هذه المعاملات في دائرة اختصاص محكمته.

وخلال بحثي في هذه الوثائق، الذي يزيد على العشرين عاماً، ومعاشرتي اليومية لسجلات هذه المحاكم. سواء المركزية منها والتي كانت قائمة في أحياء القاهرة، أو سجلات محاكم الأقاليم منها، والتي كانت قائمة في المدن المصرية المختلفة^(١٣)، عثرت على كمٍّ ضخم يتعلق بأبناء بلدان الجزيرة العربية: الحجاز، اليمن، حضرموت، عمان، نجد، بل والعراق، تناولت حياتهم

الاجتماعية، والأنشطة الاقتصادية المختلفة، التي كانوا يمارسونها في القاهرة والمدن المصرية المختلفة، والدور الذي لعبوه في بنية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية، في مصر في ذلك العصر^(١)، وقد شغلت بهذا الموضوع فترة طويلة من الزمن، وسوف أعالج من خلال هذه الوثائق هذه الموضوعات مع عدم إهمال الإشارات التي وردت في المصادر المعاصرة والدراسات الحديثة، اتباعاً للمنهج العلمي والأمانة التاريخية، ونبدأ هذه الدراسة عن «الجالية الحجازية في مصر في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي».

ولكن الدراسة توجب بادئ ذي بدء الإشارة الموجزة عن المسالك البرية والبحرية التي كانت تربط مصر بالجزيرة العربية في ذلك العصر.

أولاً: المسالك البرية

إن اتصال مصر بيلدان شبه الجزيرة العربية، كان يتم منذ أقدم العصور، براً وبحراً، وقد أصبحت لمسالك هذا الاتصال شهرة، منذ الفتح الإسلامي، وبخاصة مع الحجاز، حيث الأماكن الإسلامية المقدسة، وقد عرف المسلك البري تاريخياً منذ تلك الفترة باسم «طريق الحاج»، أو «الدرب المصري»، وقد كان يسلك هذا الطريق الحجاج والتجار، حيث وفرت في محطاته، بعض وسائل الراحة الضرورية لقافلة الحاج وللقوافل التجارية، وأهمها الماء اللازم لتزويد القوافل به، كما أنه وجد بكثير من هذه المحطات الأسواق التي يقوم الحجاج والتجار فيها ببيع السلع التي يحملونها معهم^(٢)، ويشتررون في طريق عودتهم السلع المختلفة التي يتاجرون بها في أسواق القاهرة والإسكندرية والمدن المصرية الأخرى، وكذلك كان يفعل الحجاج والتجار المغاربة الذين كانوا يشكلون جزءاً من قافلة الحاج المصري، وكذلك حجاج بلاد التكرور والسودان الغربي^(٣).

وقد كان هذا الطريق يبدأ من «بركة الحاج»^(٤) ظاهر القاهرة ثم عجرود^(٥) ثم يتحرك الركب إلى «السويس»، ثم يتجه إلى «نخل» بسيناء ثم يتحول إلى «العقبة»^(٦) ثم تظل القافلة تنتقل من محطة إلى أخرى من المحطات، التي رصدتها لنا المصادر التي تحدثت عن قوافل الحاج ومن أشهرها عند العقبة: حقل، مدين، عيون القصب، المويصلة، الأزلم^(٧)، أكرى، الحوراء، نبطة، بنبع^(٨)، بدر، رابع^(٩)، خليص^(١٠)، عسفان^(١١)، بطن مر، مكة المكرمة. ثم يسلكون بعد ذلك الطريق الداخلي الذي يربط مكة المكرمة بالمدينة المنورة، وقد

ظل هذا المسالك البري هو الطريق الرئيسي الذي يسلكه الحجاج والتجار، المصريون والمغاربة والأفريقيون، وهو نفس الطريق الذي يسلكه أبناء شبه الجزيرة العربية في اتجاههم نحو مصر وبلاد المغرب وإفريقيا الغربية.

ثانياً: المسالك البحرية:

كانت المسالك البحرية التي تربط مصر ببلدان شبه الجزيرة العربية، ذات أهمية كبيرة منذ بداية العصر الإسلامي، وكانت هذه المسالك عبارة عن طريقين يؤمها الحجاج والتجار هما: أولاً: طريق يبدأ من القاهرة عن طريق النيل أو البر، حتى مدينة قوص بصعيد مصر، ثم يقطعون الصحراء على ظهور الخيل إلى ميناء «عذاب»^(١٥) على البحر الأحمر، أو إلى ميناء «القصور»^(١٦)، بعد أن تضاءلت أهمية «عذاب» عندما هجرها الحجاج والتجار، نتيجة لمغالات أهل «عذاب» في أخذ الأجور من الحجاج والتجار، فازدادت أهمية القصير، وقلت أهمية «عذاب» ومن «عذاب» أولاً، ثم «القصور» كانت «القلايك» تنقل الحجاج والتجار إلى مواني «جدة»، أو «الحاء» أو «الحديدة»، حسب الوجهة التي يريدونها.

ثالثاً: طريق القاهرة - السويس - جدة، أو المواني الأخرى:

وتؤكد المصادر المعاصرة الأهمية التي اكتسبها هذا الطريق منذ مطلع العصر الحديث، بل ومنذ العصر المملوكي، فابن إياس يذكر لنا كثيراً من النصوص التي تؤكد ازدياد أهمية هذا الطريق عند حديثه عن سفر التجار والحجاج، ونقل العساكر، إلى الجزيرة العربية، ويذكر أنهم «يتجهون إلى السويس، ويتزلون من هناك إلى البحر المالح، حتى يصلون إلى جدة» كذلك أكدت لنا هذه الحقيقة كتب الرحلات التي سبقت الإشارة إليها، وسجلات المحاكم الشرعية، التي تسجل أنه أصبح للتجار وكلاء بندر السويس^(١٧)، كما سترى فيما بعد.

الحجازيون في مصر:

استمرت هجرة القبائل الحجازية إلى مصر، منذ الفتح الإسلامي، وحتى القرن الثالث عشر الهجري، القرن التاسع عشر الميلادي، واستقرت بعض فروع هذه القبائل في ريف مصر، وكونت تجمعات سكنية. صارت تشكل نجوعاً وقرى، تعرف بأسماء هذه القبائل، ومن أشهر

هذه القبائل التي استقرت فروعها، حرب، سليم، جهينة^(١٨)، وقد استقر معظم هذه الفروع في صعيد مصر، في محافظات، المنيا، أسيوط، وسوهاج. أما في الوجه البحري فقد استقرت بعض الفروع من القبائل الحجازية في قرى محافظات الشرقية والغربية والقليوبية. هذا فضلاً عن بعض الفروع التي فضلت التجوال والترحال من شبال البلاد إلى أقصى الجنوب، وقد عرفت هذه الفروع المتجولة في ريف مصر باسم «عرب الخيش» لاستعمالهم في سكانهم عيماً من الخيش، المصنوعة من صوف الأغنام، وقد لعب عربان الحجاز في ريف مصر دوراً ذا شقين. شق إيجائي، وشق سلمي^(١٩)، ليس هنا مجال معالجته، حيث أن الدراسة تركز اهتمامها على الجالية الحجازية في المدن المصرية والأنشطة التي مارسها.

إن سجلات المحاكم الشرعية المركزية منها. وسجلات محاكم المدن الإقليمية، تؤكد وجود جالية حجازية ضخمة قطنت المدن المصرية، وابن إباص المصدر المعاصر للسنوات الأولى من الحكم العثماني يذكر في أحداث ٩٢٣ هـ/ ١٥١٧ م، سنة دخول السلطان سليم ما يفيد وجود جالية حجازية كبيرة كانت تقيم بالقاهرة^(٢٠)، وقد مارست هذه الجالية الأنشطة التالية:

أولاً: النشاط التجاري والمالي:

شهدت السوق المصرية منذ مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، فترة من الكساد نتيجة لاكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ١٤٩٨ م، ومحاصرة البرتغاليين للسواحل الإسلامية، واستمر هذا الكساد السنوات الأولى من الحكم العثماني، ولكن بعد صدور قانون نامة مصر ٩٣١ هـ/ ١٥٢٥ م. عاد للسوق المصرية استقرارها، وأخذت تستعيد مكانتها، كمحور للنشاط التجاري بين بلاد الشرق وأوروبا وأفريقيا^(٢١). وهنا بدأ يظهر دور الجالية الحجازية في المجال التجاري والمالي، كما تسجله وثائق المحاكم الشرعية، فترصد لنا تواجد الحجازيين، وممارستهم لهذه الأنشطة في أسواق القاهرة والمدن المصرية المختلفة، وتذكر أن عجلا بن عمار بن حسن الحجازي، الحازمي، كان يعمل تاجراً بسوق أمير الجيوش^(٢٢)، وكذلك كان يعمل بهذه السوق كل من، عودة بن حسين بن سليم الحجازي السالمي. ومبارك ابن طرفة الحجازي البجوي، من عربان حرب اليمن، والحاج حمدان بن الحاج خضر بن خليفة الحجازي البجوي السالمي من عربان حرب اليمن^(٢٣). وكذلك كان سليمان بن حسان ابن نصر السالمي الحجازي اليمني التاجر السفار^(٢٤)، أي الذي يعمل بتجارة النحاس. كما

عمل بعضهم بالتجارة في العطور، وتذكر أنَّ «حسين بن علي بن جميل البني الحجازي،
 العطار بسوق الفحامين»^(٢٦) بالقاهرة المحروسة،^(٢٧) وقد اشتغلوا بالتجارة في مختلف السلع التي
 كانت تتداول بالأسواق المصرية، والوثائق تذكر لنا أنهم مارسوا هذه الأعمال التجارية في مدن
 المنصورة والإسكندرية ورشيد ودماط^(٢٨). أما أهم الأعمال المالية التي اشتغلوا بها فهي:
 الصيرفة، وهذا يدل على أن بعض أفراد هذه الجالية كان لديه رأس مال ضخم كان يعمل على
 استثماره في الصيرفة، وقد أكد لنا هذه الحقيقة ابن إلياس المعاصر لبداية الفترة حيث ذكر أن
 هناك صياغة حجازيين^(٢٩) ثم جاءت وثائق المحاكم الشرعية لتؤكد حقيقة اشتغال الحجازيين
 بهذا العمل المالي؟ فقد ادعى السيد الشريف مشعل بن السيد الشريف أحمد بن السيد
 الشريف راجح اليراهيمي، وهو وصي شرعي من قبل الشرع الشريف على أتباع المرحوم
 السيد الشريف إسماعيل بن الشريف يحيى بن الشريف محمد الحجازي الحسني البني، علي
 بريك تزيل الله بن حسن الحجازي البني، الصيرفي بسوق بين القصرين^(٣٠) بأنه تسلم من
 السيد الشريف إسماعيل المتوفي المذكور، في حالة حيوية، من الماورد البلدي خمسون رطلاً،
 ضمن دست نحاس، وأزرق مناصفة، محبوك، ونصف سوسنة خمسين، ذرعها عشرون
 ذراعاً، وحلق خمسين محبوك الطرفين، ومطالته بذلك، قتل سؤاله عن ذلك، فأجاب
 بالاعتراف في ذلك جميعه، فأمر المحاكم الموحي إليه، بدفع ذلك للوصي المذكور، فسلمه
 بعضها ودفع ثمن الماورد والدست، وأبرأ ذمته مما عليه^(٣١). وقد كان المرحوم السيد الشريف
 إسماعيل الحسني، يشتغل بالصيرفة، بخط الشوايين^(٣٢) تجاه سوق الغزل^(٣٣) بالقاهرة
 المحروسة، كذلك كان الحاج مبارك بن إبراهيم بن بارك الحجازي البني يعمل بنفس المهنة،
 مهنة الصيرفة، ويقرض من أمواله من يريد الاقتراض طبقاً للنظام المالي الذي كان قائماً. فقد
 أقرض الحاج أبو الخير بن محمد بن عبدالله «الدولاب في اللال باحلي يولاقي: مبلغاً من المال
 قدره سبعة وثلاثون ديناراً، قسطها له بالاتفاق فيما بينهم أمام قاضي الشرع على مدتين»^(٣٤).
 كما اشتغل بعض الحجازيين بعمل آخر مرتبط بالأعمال المالية والتجارية وهو «السمرة»
 فتجد مثلاً أن «حمدان بن مرشد بن حميدان، الحجازي الصفراوي. السمار بالصاغة»^(٣٥)
 والوثائق التي لدينا بها الآلاف من الأمثلة على الاشتغال بهذه المهنة في القاهرة والمنصورة
 والإسكندرية ورشيد ودماط وغيرها من المدن التجارية ومدن الثغور. والآن نلقي نظرة على
 مجال آخر استثمر فيه الحجازيون أموالهم، ونقصد به امتلاك العقارات.

ثانياً: امتلاك العقارات

ثبتت الوثائق من خلال عقود البيع والشراء والاسقاط، دفاتر الزكات أن كثيراً من أبناء الجالية الحجازية، أصبحوا يمتلكون العقارات في المدن المصرية وخارجها بل وعملوا على استثمارها ايماراً وسكناً، وزراعة إذا كانت من الأراضي التي زرعت وأصبح لهم حق الانتفاع فيها شاءوا، على حد تعبير الوثائق ذاتها فنجد أن حسين بن علي بن جميل النبعي الحجازي. العقطار بسوق الفحمين بالقاهرة المحروسة يشتري من منصور وعلي ولدا الحاج محمد بن الحاج حسن من أهل بركة الحاج، ثلث جنية بالجهة الشرقية، والتي يتخلل أرضها أنشأ بالبح الحياتي الودي، وبها يثري ماء، وكذلك قطعة الأرض الكائنة بالجنية المذكورة، شركة موسى وزقروق، بما فيها من المنافع والمراقق والحقوق، المحصور ذلك بمحدود أربعة معلومة كل من الطرفين البائع والمشتري^(٣٥)، هذا فضلاً عن امتلاكهم للحواليت. والدور في أحياء القاهرة والمدن المصرية الأخرى، وأهمها الأحياء التي تركزت فيها عقارات الحجازيين بالقاهرة، خط الفحمين والصاغة وقناطر السباع (السيدة زينب)، وبولاق القاهرة، وبين القصرين والدرب الأحمر والغورية وطولون. كما أصبح لبعضهم الوكالات التجارية التي تسمى بأسمائهم^(٣٦).

ودفاتر الزكات كثيراً ما ترصد لنا وثائق صادرة من قضاة «مكة المكرمة» و«المدينة المنورة» و«جدة العامرة»، تفيد حق حاملي الوثائق في شركات المتوفي العقارية وغيرها، وكانت المحاكم الشرعية المصرية بعد التثبيت من صحتها تعتمد عليها، وتأمر أمين بيت المال، بصرف مستحقاتهم لهم^(٣٧).

ثالثاً: الحجازيون والحياة الاجتماعية

إن النتيجة المنطقية لاستقرار الكثير من أبناء الحجاز في مصر، ومشاركتهم في أنشطة الحياة الاقتصادية فيها واختلاطهم بأبناء المجتمع المصري، وبالجاليات العربية الأخرى، التي استقرت في مصر من مغاربة وشوام وعراقيين ومجنيين، فضلاً عن الجاليات غير العربية من إيرانيين وهنود وأفريقيين، فإن النتيجة المنطقية لذلك أن تندمج الجالية الحجازية في بوتقة هذا المجتمع تتزوج منه وتتزوج، وتندمج في عاداته وتقاليده تتأثر به وتؤثر فيه بالقدر الذي يتاح لها، وهذا ما حدث فعلاً، فيوجد بين هذه الوثائق كم ضخم من عقود الزواج بين حجازيين ومصريين

ومغربيات وشوام وأفريقيات، وكذلك عقود الطلاق والإبراء، كما توجد عقود زواج بزواج مصريين ومغاربة وشوام، بمجازيات، وهذا يدل على الاندماج الاجتماعي بين الجالية الحجازية وغيرها من فئات المجتمع المصري، وعلى سبيل المثال فإن السيد محمد بن السيد أحمد بن السيد نور الدين علي الحسيني الحنفي، المدرس بالحرمين الشريفين، يصدق بخطوته الحرمة ستيته المرأة ابنة محمد بن قاسم، صداقاً، قدره من الذهب السلطاني الجديد، معاملة تاريخه بالدبار لمصرية، عشرون ديناراً، ويقرها في عقد النكاح بشروط اشترطها عليه، كي تضمن استقرار حياتها معه^(٢٣). وهكذا.

وقد تميزت العلاقات الاجتماعية بين أبناء الجالية الحجازية في مصر بالترابط القوي، ففي حالة وفاة أحدهم، فإن أفراد الجالية يعملون على حماية أيتامه إذا كانوا قُصراً ويطالبون لهم بحقوقهم من المدينتين، أو تسوية ديونهم، فمثلاً نجد أن أحمد بن علي بن إبراهيم الصفراوي من الجديدة^(٢٤)، طلب من علي بن شامي بن عطية الحجازي الصفراوي من الجديدة كذلك، الوصي الشرعي على ولد عمه محمد القاصر ابن يوسف بن عيسى بن إبراهيم الحجازي من الجديدة، حول دين علي المتوفي، وطالب بأخذه من تركته، فقام بعد إقامة البينة بدفع المطلوب منه وسوى أمور اليتيم وحساباته وحافظ له على حقوقه^(٢٥)، والأمثلة على ذلك عديدة بما لها دراسة مستفيضة.

رابعاً: تقوم:

من العرض السابق الموجز، لبعض جوانب الأنشطة التي كان يمارسها الحجازيون في المدن المصرية نستطيع أن نؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، أن الجالية الحجازية لعبت دوراً كبيراً ومؤثراً في الحياتين الاقتصادية والاجتماعية، خلال القرن العاشر الهجري/السابع عشر الميلادي، وبما لدينا من الوثائق يتضح أن هذا الدور قد ازداد ضخامة خلال القرون الثلاثة التالية وامتد إلى أنشطة أخرى شملت معظم مناحي الحياة المصرية في الريف والمدينة، بل قد أصبح لهم دورهم في بنية الحياة الإدارية في مصر، ودراسة هذه النصوص الشرعية تحتاج إلى عين بصيرة، فرمما الوثيقة الواحدة يستطيع الباحث أن يستفيد منها في دراسة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية حيث أن هذه الوثائق تمتاز بتسجيل تفصيل الموضوع وتفريعاته، فضلاً عن صدقها فهي لا تعرف الزيف والتضليل مثل الوثائق السياسية، وهي تخدم دراسة التاريخ

الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري لكل من مصر والجزيرة العربية، ولعل في النصوص التالية التي ننشرها كتمهيد للتدليل على ما ذكرنا غير دليل.

(١) مصدر الوثيقة: أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة، محكمة القسمة العربية، سجل (١)، ص ٣٢، مادة (٥٢)

تاريخها: ٢٨ ربيع أول ٩٧٠ هـ/ ٢٥ نوفمبر ١٩٦٢ م.

«التصريح»

«بين يدي سيدنا، ومولانا اللسام، ثبت لدى سيدنا، ومولانا الحاكم الحنفي، القسام الشعري، بالديار المصرية، بشهادة الحاج عجلان بن عمار بن حسن الحجازي الحازمي، التاجر بسوق أمير الجيوش، والمكرم عودة بن حسن بن سليم الحجازي السالمي، معرقة مبارك بن طرفه الحجازي البجيوي، من عريان حرب، الينعي المعرفة الشرعية، وانه وكل، وأقام، وأناب، مقام نفسه، الحاج حمدان ابن الحاج خضر بن خليفه، الحجازي البجيوي السالمي، من عريان حرب، الينعي، في الدعوى له، وعليه، وفي المطالبة بديونه، بأسرها، قبل من كانت، وحيث يكون، وفي استخلاص ذلك، وقبضه، وفي الدعوى بذلك، والملازمة والاسراح، وفي الحبس، والرسم، وفي التوصل إلى ذلك، بكل طريق ممكن شرعي، وفي الاشهاد بذلك، وفي البيع والشري، والأخذ والعطا، وفي الشهادة بذلك، على الرسم المتعارف، وفي مجالس الحكام، وغيرها، وكالة شرعية مطلقة، مفوضة، خلا الصلح والابرى، وقبل ذلك الحاج، حمدان المذكور أعلاه، القبول الشرعي، لثبوتاً صحيحاً شرعياً، بشهادة من سمى أعلاه، وأشهد على نفسه الكريمة بذلك، وبه شهد».

«شهود الحال».

(٢) مصدر الوثيقة:

أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة، محكمة القسمة العربية، سجل (١)، ص ٣٦، مادة (٦١).

٣ ربيع آخر ٩٧٠ هـ / ٣٠ نوفمبر ١٥٦٢ م.

التصريح

«بين يدي القسام، ادعى الحاج قبالة بن أحمد بن مفرح الحجازي، الحسني على السيد الشريف يوسف بن السيد الشريف علي بن السيد الشريف نصير، الحجازي الحسني اليمني، الوصي الشرعي، علي عامر، القاصر، هم خلف الله بن مقل الحجازي في ذمة المرحوم السيد الشريف نصير المتوفى المذكور، ما جملته من الذهب السلطاني الجديد، معاملة تاريخه بالديار المصرية، ما به دينار واحدة، عن قرض شرعي، ومعاملة، وأنه انتقل بالوفاة إلى رحمة الله تعالى، والقدر باقي في ذمته، وأن المدعي عليه، واضع يده على مخالفاته، ويطالبه بذلك من مخالفاته، فسيل عن ذلك، فأجاب بأن يبين ما يدعيه، من القدر المذكور، وطلب منه البيان عن ذلك، فأحضر الحاج عجلان ابن عمار ابن حسن الحجازي، الجارفي، التاجر يسوق أمير الجيوش، وسليمان ابن حسان ابن نصر السلمي، الينيوعي، التاجر السفار، واستشهدا فتشدا عن الأشهاد الشرعي، في وجه المدعى عليه، لدى مولانا الحاكم المتداعي لديه، على اقرار المتوفى المذكور، قبل وفاته، وهو بحال الصحة والسلامة، والطوعية والاختيار، بأن المدعى المذكور، يستحق المائة دينار، المدعى بها المذكورة، على الحكم المشروح، وأنه انتقل بالوفاة إلى رحمة الله تعالى، وهي باقية في ذمته، شهادة شرعية، مقبولة، بالطريق الشرعي، فسأل مولانا المتداعي، لديه المدعى عليه المذكور، هل لك حرج في اليانة المذكورة، فقال لا حرج لي فيها، فتم ذلك طلب سيدنا للتداعا لديه، تركية الشاهدين المذكورين، فأحضر الزينى عبد المعطى ابن ابراهيم ابن عبد الله، التاجر، خارج سوق أمير الجيوش، والشيخ ابراهيم ابن المرحوم اسماعيل ابن اسماعيل، الامام بمدرسة سيدنا ومولانا العارف بالله تعالى، سيدي علي البنهاوى، التركية الشرعية، المقبولة لدى سيدنا، ومولانا الحاكم المتداعي إليه، على الاستظهار اليمن الشرعي، الجامعة لمعاني الخلف، شرعاً فعلت على أن يستحق المبلغ المدعا به، المذكور أعلاه، وعلى عدم المسقط، والمبرى لذلك، أو لشيء منه، وعلى أن ذلك باقي في ذمة المتوفى المذكور، إلى حين وفاته، وأنه يستحق قبض ذلك، شرعاً بتأمره، وإن باطن أرض ذلك كظاهرة، وعن ذلك جميعه، لدى سيدنا ومولانا الحاكم للتداعا لديه، أحسن الله إليه، الثبوت الشرعي

شهادته من محي أعلاه. وثبت حريان حظه. لدى مبدأ ومولانا الحاكم المشار إليه. الثوت،
شهادته شهوده. وحكم أبدي الله تعالى أحكامه. وأحسن إليه. في ذلك، حكماً صحيحاً
شرعياً. وأمر بدفع ذلك. للمدعي عن المذكور. من محضات الفتوى المذكورة. أمراً شرعياً.
وأشهد على هذه الكريمة بذلك. وبه شهد. وشهود الحال.

(٣) مصلح الوثيقة:

أشرف الشهر العقاري بالقاهرة. محكمة القصة العربية. سجل (١). ص ٢٢٣. مادة

(٥٧٦)



٢٣ رمضان ٩٧٠ هـ / ١٥٦٣ م.



«بن يدي مولانا. رمضان بن عبد الرحيم القسام. ادعى السيد الشريف مشعل بن السيد
الشريف أحمد بن السيد الشريف راجع الأبراهيمي. الوصي الشرعي. من قبل الشرع
الشريف. على مبارك ومحوزه. ولحوزتهم. أتباع المرحوم السيد الشريف اسماعيل بن الشريف
بجي بن الشريف محمد. الحجازي الحسي النجفي. على بريث بن تزيل الله بن حسن الحجازي
البيجي. الصوري بين القصرين. بأنه تسلم من السيد الشريف اسماعيل المتوفي المذكور. في
حال حيويه. من المأورود السدي. حمصون رطلاً. حمص بنت حاس. وأزرق ماصفة.
محمك. ومضى سوسته حمصين. درعها عشرون دراعاً. وحنق حمصين محمك. الطرقيين.
ومضاتته بذلك. فمثل سؤل عن ذلك. فأجاب بالاعتراف في ذلك جميعه. فامر الحاكم
نقوى إليه. بدفع ذلك للوصي المذكور. فأحضر نصف سوسته الخمسين المذكورة. والأزرق
لماصفة المذكور. والحنق الخمسين المذكور. وسبب ذلك لوصي المذكور. بالحضرة والمعينة
بذلك. وقبل السيد الشريف مشعل الوصي المذكور. من بريث الحجازي المذكورة. من
الذهب السلطاني الخنبد. ديناراً واحداً. ومن لذهب لقروي ديناراً واحداً. ومن القنوس
أحمد ستة تصاف. وذلك من اليدست للحاس المسوء بالمأورد السدي. الذي رنته حمصون
رطلاً بالورن المصري. المتاع ذلك من السيد الشريف مشعل الوصي المذكور. على بريث

مذكور. في يوم تاريخه. ولم يتأخر له من ذلك مضانة. ولا شيء ولا حل. وأن مقتضى ذلك حلت يد بريك المذكور. لورثة المرحوم سماعيل المتوفى المذكور. الحق الشرعي. وصدق على ذلك السيد الشريف مشعل الوصي المذكور. التصديق الشرعي. وعلى السيد الشريف مشعل الوصي المذكور. الخروج من عهدة ذلك لورثة المرحوم سماعيل. المتوفى المذكور. بالطريق الشرعي. ونسب لأشهاد عيها بذلك. لدى سيدنا ومولانا الحاكم الحلي. بقام الشرعي. لمؤمى إليه 'علاء. اثبت شرعي. شهادته شهوده. وأنشده على عهده الكريمة بذلك. ونسب شهادته. شهود الحال.

(٤) مصدر الوثيقة

رئيس شهر العشري بالقاهرة محكمة القضاة العربية. سجل (١). من ٢٥٨. ٢٥٨. ٦٠٩

تاريخها:

٢٢ شوال ٩٧٠ هـ / ١٤ يونية ١٥٦٣ م.

النسخ:

ابن يدي مولانا. رمضان بن عبد الرحمن القسام. بعد أن تبرع الشريف مشعل بن السيد الشريف أحمد بن السيد الشريف والحاك المجازي الأبراهيمي الحلي الوصي الشرعي من قبل الشرع الشريف. على أيتام المرحوم السيد الشريف اسماعيل الحلي. الصيرفي بخط الشوايب. تجاه الغول. كان. للمعلم سبيع بن سبيع بن عثمان الكعكي. مبلغ قدره من الفضة الحديدة السلطانية. معاملة تاريخه بالدبار المصرية. عشرون مصداً. ثمة شرعي. مقدولاً مقصوداً. بيده باعتزفه بذلك. لا اعترف الشرعي. ولم يتأخر له من ذلك مضانة. ولا شيء من ولا حل. وصدقه على ذلك. الشريف مشعل المذكور. التصديق الشرعي. أنكر كل منها لأقرار الشرعي. وهو بحال الصحة. والسلامة. ونطوئية. والاحتياز. أن كل منها لا يستحق على الآخر نسب من سائر الأسباب. رد المصنف سبيع المذكور. في قراره. ولا على سيد الشريف سماعيل الصيرفي المتوفى المذكور. ولا في تركه ولا عن صوبه. من درسته. حقاً

مطلقاً. ولا مستحقاً. ولا دعوى. ولا ظلم. بوجه ولا سب ولا هبة. ولا دهن. ولا
فلوساً. ولا نحساً. ولا ثنائاً. ولا مصعاً. ولا ودعة ولا عريضة. ولا محناً. ولا مدحوراً. ولا
معاملة. ولا ستحرار. ولا حسناً. ولا عتقاً فيه. ولا عتقة. ولا ديناً. ولا عيلاً. بمسطور. ولا
غيره. ولا حقاً من الحقوق على الاعلاق. والعصوة. والشموس. والاستقرار. ولا سهواً. ولا
سباً. ولا يميناً بالله تعالى. ولا شيء قل ولا حق. ما سلف من الزمان. وإني تاريخه. وثبت
لاشهاد عبيد ذلك. لدى سيدنا. ومولانا الحاكم المومني. إليه علاء. لتوث الشرعي.
شهادة شهوده. وأشهد عن نفسه بذلك. وبعد شهداء «شهود الحب»

(٥) مصلح الوليفة

أشرف الشهر العقاري بالقاهرة. بحكمة الناصح. محل (٣٠٩). ص ٢٥٢. ماده

(٧٠٩)

تاريخها:

٢٢ جمادى الثاني ٩٧١ هـ / ١٦ فبراير ١٥٦٤ م.

الشخص:

«بسم الله الرحمن الرحيم»

. بين يده اشترى المصلح الاجل. الكبير المحترم. حسين بن علي بن جميل السعي
الحجازي. العطار بسوق المحامين بالقاهرة المحروسة. عماله لنفسه من الأخوين الشقيقين. هما
مصور وعلي ولدا الحاج محمد حسن من أهل بركة الحاج الشريف الشهير والدتهما باله. طي.
فباعاه بالسوية جميع الحصص. التي قدرها الثلث. بحماية أسهم كوامل. من أصل أربعة
وعشرين سهماً شايعاً ذلك في جميع الحنية. الكاوية ببركة الحاج الشريف. بالحقة الشرقية.
المحتل أرضها. بأشاد السح الحبابي. الودي. وصير ديت من البرين ماء. المنع. وطير
حصصه المذكورة فيه. من لقطعة الارض. الكاية بالحنية المذكورة فيه. شركة موسى
ورزوق. وهما بذلك من شافع ومرض والحقوق. محصور كل ذلك. بحدود أربعة.
بأعلاهم. الحد الفعلي سني. في حنية لشريف سيدي سلامة. وأحد الحري سني إلى

ان طريق وفيه لذب. واحد الشرقي ينتهي إلى الدرب الوسطي. واحد العربي ينتهي إلى حنية ابراهيم لسانی. ومن بشرته. وبغير ذلك من حقوق ذلك وحدوده وحقه وحقوقه. وما يعرف به. وبسبب إني. المعلوم ذلك عندهم العمل الشرعي. لنائي للجهة. شرعا لحادية لخصه ائمة أعلاه. بين النابض المذكورين فيه. وملكها وحوزها. واحتصاصي. وتعرفها الشرعي ومعروف بانسابها إلى حين صدور التبع المشرح فيه. تصادقهم على ذلك اشترا شرعيا. ثم منعه عن خصه لبيعة أعلاه. من الذهب السلطاني لحدید السلياني. معامة تويجه بالديار المصرية. أربعة دوير. وربع ديار وكس ديار. ثم حلا مقوصا بد الدايين المذكورين فيه. القرض الشرعي من المشتري المذكور فيه. تسلم خصه لبيعة أعلاه. التسليم الشرعي بالادن الشرعي بالتحية. بعد الطر. والمعرفة. والتقلب الشرعي. واتعاقدة الشرعية إسقاط ايمن من الحاسن. وتصادقوا على ذلك. تصدقا شرعيا. ثم بعد ذلك. واوراه على لوحه الشرعي. اذن اثباتان فيه. لمشتري المذكور فيه. أن يصرف من ماله. على تعبير حصتها من الحية المذكور فيه. من با. وكس شجار بيع وأخره نقه. إلى الحية المذكورة. ومن حصة ذلك ما يصرفه على حصتها من ذلك. على الارضين المذكورين. الادن الشرعي المقبول. وتبرعا للمشتري المذكور فيه بالصل في حصته. من سقى الأشجار الكثبة. بأرض الحية المذكورة فيه. التبع الشرعي المقبول. وتصادقوا على ذلك كله تصدقا شرعيا. وشمل ذلك الثبوت من الحاكم المالكي المعروف. انشار إليه فيه. في تاريخه.

(٩) مصدر الوثيقة.

رُشِف الشهر العقاري بالقاهرة. محكمة الصالح. سجل (٣٠٩). ص ٢٢٥. مادة

(٩٤٨)



٢٢ رجب ٩٧١ هـ / ٦ مارس ١٥٦٤ م.

بن يدي سيدنا الحاكم المالكى القرائى، المشار إليه فيه. تصادق الحاج الاجل مبارك بن ابراهيم بن مبارك. الحجاري البني. المصري. والحاج أبو الخير بن محمد بن عديته. المدلوب في الغلال. ساحل بولاق القاهرة. تصادقاً شرعياً. ومما حال الصحة والسلامة. والطواعية والاحترار. على أن آخر ما يستحقه الحاج مبارك البني. المبدأ ذكره بدمه الحاج أبو الخير المثنى بذكره. من ماير ما يبيها من المعاملات والديون السابقة. على تاريخه وإلى تاريخه. مبلغاً وقدره من الذهب السلطاني الحديد الثباتي الوزن التام. والعيار. معاملة تاريخه بالمديار المصرية. سبعة وثلاثون ديناراً. حكم ذلك الخلول من ذلك. نصف دينار. والباقي على حكم الظفر. الثلاثين ديناراً من ذلك. على أن يقوم له بها مقطاعاً. على مدين. ما يقوم لديه نصف شهر شعبان. سنة إحدى وسبعين ونسماية. وهي سنة تاريخه. سنة دناير. وما يقوم لديه في سلح كل شهر بمضي من أول شهر شعبان سنة إحدى وسبعين ونسماية. وهي سنة تاريخه دينارين. على أنه بعد مضي خمسة أيام. من الشهر الثاني. ولم يعرف القسط لأول كان حقه سابقاً. عن الأنظار والأنظار لشري المقول. وتصادقوا على ذلك تصادقاً شرعياً. وأشهد عليه الخراج أبو الخير فيه. شهوده الأشهاد الشرعي. وهو بالصحة المشروحة أعلاه. أنه لا يدفع لبيع اعضاء مائة مائة إلا محكمة شرعية. وشهادة شهوده وأنه متى ادعى. دفع ذلك. أو بعضه بغير محكمة شرعية. وشهادة شهودها كان حقه سابقاً من دعوى الدفع. وكانت يته التي بقيها من غير شهود احكام كادنة. لا تمسك له ب. وقيل منه الخراج مبارك المذكور فيه. قولاً شرعياً وتصادقاً على ذلك. تصادقاً شرعياً وعلى أنها توافقاً وتراضياً. بأن يكون دفع المبلغ المذكور. على يد حسام الدين القياي. ببولاق القاهرة. خاصة. أنه لم يشهد بذلك حجة محكمة شرعية وشهادة شهودها. وتصادقاً على ذلك تصادقاً شرعياً. ثم أقر كل منها أنه لا يستحق على الآخر منها. بسبب ذلك ولا سبب غيره. من ماير الأسباب كلها مطلقاً. حقاً. ولا استحقاقاً. ولا دعوى ولا طلباً. ولا فضة. ولا ذهباً. ولا فلوساً. ولا ثياباً. ولا نحاساً. ولا آلاتاً ولا رديعة. ولا عارية. ولا هبة. ولا مدحوراً. ولا علقة. ولا تبعه. ولا حسناً ولا غلطاً فيه. ولا سياناً. ولا مهابة. ولا هولاً. ولا ديناً. ولا عياً مخطوط ولا بغيره. ولا بمياً بالله تعالى. ولا شيئاً قل ولا حل كما سلف من الزمان وإلى تاريخه. سوى ما ذكر أعلاه. على حكم أعلاه. بغير زائد على ذلك وشهد عليها بذلك. كل من حضر ثبوت وحكمه.

أولاً: الوثائق غير المنشورة

- شمل وثائق لحاكم لشرعية المصرية وهي محفوظة في لأرشيف المصرية لثانية
- (أ) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة. وتحتفظ به سجلات لحاكم الشرعية المركزية التي كانت قائمة بالقاهرة في العصر العثماني. ووثائق لحاكم التي تشير إليه في هذا البحث
- (١) محكمة الصلحية الجنية. (٢) محكمة القضاة العربية. (٣) محكمة القضاة العسكرية. (٤) محكمة الصالح.
- (ب) أرشيف الشهر العقاري بالاسكندرية. وتحتفظ به سجلات محكمة الاسكندرية والحريرة لمصر.
- الحاسة بالقربين العاشر والحادي عشر المصري. السادس عشر. والسابع عشر. الميلادين
- (ج) دار الوثائق لتاريخية القومية. وتحتفظ به وثائق سجلات محكمة لمصورة الشرعية الحاسة بالقربين العاشر والحادي عشر مصري. السادس عشر والسابع عشر للميلاديين. فضلاً عن محافظه الخفيف لشرعية الحاسة بكثير من احكام كذلك يجمع هذا الأرشيف سجلات محكمة قضا الشرعية
- (د) أرشيف دار المحفوظات العمومية بالقاهرة وتحتفظ به سجلات لحاكم لمصورة. الاسكندرية. رشيد. دباط. وحاكم الأقاليم الأخرى. الحاسة بالقربين الثاني عشر والثالث عشر المصري - الثامن عشر والتاسع عشر للميلاديين.

ثانياً المراجع:

- (١) ابن عباس - محمد بن أحمد بدائع الزهور في وقائع الدهور. الجزء الخامس. تحقيق. محمد مصطفى. القاهرة ١٣٨٠ هـ/ ١٩٦٩ م.
- (٢) البتوني، محمد لبيب الرحلة الحجية لولي المم. الحاج عباس حلمي باشا الثاني. حذبوي مصر. الطبعة الثانية. القاهرة ١٣٢٩ هـ.
- (٣) الجاسر محمد بلاد بيج. بحث تاريخية والقطاعات خاصة. رقم (٣) مصوص وحات جبرية وتاريخية عن جزيرة العرب. منشورات دار الجامعة للبحث والترجمة والنشر. الرياض. د ت
- لمعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية. معجم مختصر. بحوي أسماء المدن والقرى. وأهم موارد المياه. ثلاثة مجلدات رقم (٢١٩-٢٢٢) مصوص وحات جبرية وتاريخية عن جزيرة العرب منشورات دار الجامعة للبحث والترجمة والنشر. الرياض د ت
- (٤) لخوري عبد القادر الانصاري دور لفراند. لقطعة في أحوال الحاج وطريق مكة المعظمة. تحقيق. الجاسر. محمد. ثلاثة مجلدات. دار الجامعة. الرياض
- (٥) الحرس الإمام أبو إسحاق كتاب المناسك وأماكن طرق الحج. ومطام الحريرة. تحقيق الحاسر. محمد. دار الجامعة. الرياض.

- (٦) الخطيب: عبد الكريم محمود، تاريخ جهينة، من سلسلة تراث الجزيرة العربية، الطبعة الأولى دار أبياد الرياض ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٤ م.
- (٧) الرشيدى: الشيخ أحمد: حسن الصفا والابتهاج يذكر من ولى إمارة الحاج. تحقيق، لىل عبد اللطيف أحمد، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٠ م.
- (٨) السليمان: علي بن حسين: العلاقات الحجازية المصرية زمن سلاطين المماليك، القاهرة ١٣٩٢ هـ/ ١٩٧٢ م.
- (٩) سميرة علي فهمي: إمارة الحاج في العصر العثماني، رسالة ماجستير غير منشورة، اجيزت من قسم التاريخ، كلية الأدب، جامعة الاسكندرية ١٩٨٢ م.
- (١٠) السنوسي: محمد، الرحلة الحجازية، تحقيق، علي الشنوفي، تونس ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م.
- (١١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الريف المصري في القرن الثامن عشر، مطبعة جامعة عبد شمس ١٩٧٤ م : والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية في العصر العثماني، المجلة العربية للعلوم الإنسانية جامعة الكويت، ١٩٨٢ م. : النشاط التجاري في البحر الأحمر، ضمن أبحاث ندوة البحر الأحمر عبر العصور، القاهرة ١٩٨٠ م. نشوء الرعايا المصرية المحلية خلال العصر العثماني، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت ١٩٨٥ م.
- (١٢) لىل عبد اللطيف أحمد: الإدارة في مصر في العصر العثماني، مطبعة جامعة عبد شمس ١٩٧٨ م.
- (١٣) مالكي: سليمان عبد العزى: بلاد الحجاز منذ بداية عهد الاشراف حتى سقوط الخلافة العباسية في بغداد (من منتصف القرن الرابع الهجري حتى منتصف القرن السابع الهجري) رقم (٣٢) مطبوعات دراة لللك عبد العزيز، الرياض ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م. : طريق حجاج الشام ومصر منذ الفتح الإسلامي. مجلة الدارة العدد الأول، السنة العاشرة، شوال ١٤٠٤ هـ/ يونيو ١٩٨٤ م.

المواضيع والتعليقات

- (١) انظر حول العلاقات بين مصر والحجاز الدراسين الجاديين التاليين:
- (أ) مالكي: سليمان بن عبد الفتى. بلاد الحجاز منذ بداية عهد الاشراف حتى سقوط الخلافة العباسية في بغداد. (من منتصف القرن الرابع الهجري حتى منتصف القرن السابع الهجري) رقم (٣٢) مطبوعات دار الملك عبد العزيز، الرياض ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٢ م.
- (ب) السليمان: علي بن حسين: العلاقات الحجازية المصرية، زمن سلاطين المماليك، القاهرة ١٣٩٢ هـ/ ١٩٧٢ م.
- (٢) كثير من الأسر الحجازية التي توجد في مكة الشرقية، والكتيبة النورة، وجدة، وينبع تحمل لقب المصرية بل إن الأستاذ حمد الجاسر، أن أغلب سكان مدينة ينبع (من الأسر العربية التي انتقلت من صعيد مصر، واستوطنت هذه المنطقة) انظر: الجاسر حمد، بلاد ينبع، ص ١٤٨.
- (٣) بخصوص هذه الحاكم وعدد سجلات كل هذه، وأماكن حفظها انظر: - عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الريف المصري في القرن الثامن عشر، طبع جامعة عبد شمس، القاهرة ١٩٧٤ م.
- (٤) سوف نقوم بنشر بخصوص هذه الوثائق قريباً في سلسلة من المقالات لأهميتها لدراسة تاريخ بلدان الجزيرة العربية

الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري بعد أن قمت بنسخها بالترتيب منذ بداية بحثي في هذه المجالات. ومراجعتها مراجعة دقيقة وقد يوظفها ملحة تاريخية العربي.

(٢) مالكي: سليمان بن عبد الغني، طريق حجاج الشام ومصر منذ الفتح الإسلامي إلى منتصف القرن السابع الهجري، مجلة، «الدار» العدد الأول، السنة العاشرة، شوال ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م، ص. ٢١٨.

(٦) عبد الرحمن عبد الرحمن: العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية في العصر العثماني، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، شوال ١٩٨٣ م.

(٧) بركة الحاج: قرية توجد بمحافظة القليوبية وعرفت بهذا الاسم، لتجمع الحاج بها، حيث كانت قلعة الحج، بعد خروجها من القاهرة، تتخذها نقطة البداية لهذه الرحلة الدينية، كذلك كان الحاج يتولون بها عند عودتهم من الحجاز، وكانت حاضرة بالسكن وأشجار النخيل.

(٨) حمود: قلعة تقع إلى جنوب غرب السويس، وقد عمرها السلطان سليم الأول.

(٩) الطيلة: كانت في القديم، مركزاً للتجارة بين مصر وبلاد العرب والعراق وفارس، وفي العصر العثماني، صارت قرية صغيرة في أيدي عرب المحيطات، بنى بها السلطان مراد الرابع قلعة، وعين بعض الجند لحراسها وبها أشجار ونخل ومازها عذب، وكان أمير الحاج يقوم فيها بحل الذين لا يستطيعون مواصلة السفر لمرضهم أو فقرهم، ويعطيهم ما يكفيهم من المونة من القضاة، ثم يتأجر لهم سنوياً، يسره بهم إما إلى مصر أو إلى جدة.

(١٠) الأزول: إحدى المحطات الهامة، وكانت قلعة بها جند لحراسها، ومياهها غير صالحة للشرب، وكانت لهم بها عمليات البيع والشراء بين العرب والحجاج.

(١١) ببع: تقسم إلى قسمين، «ببع النخل»، و «ببع البحر»، وعندما يطلق عليها اسم ببع فقط، يقصد به، «ببع النخل» وسكان «ببع النخل» من عرب جهينة، وحرب، وهي الآن ذات قرى وفيها إمارة من إمارات «البلدية للثورة»، وقد ازدهرت شهرة «ببع البحر» بعد ذلك وأصبحت ميناء «البلدية للثورة»، ومنفذها على البحر الأحمر. وهي الآن إمارة من إمارات للبلدية.

(١٢) رابع: قرية على البحر الأحمر، كانت بها قلعة بها بعض الجند العثماني، ومازها من الحفر والآبار، وأهلها من زيد، وكانت تأتي إليها بعض السفن، لشراء ما يصطاده أهلها من الأسماك وغيرها، ويبيعون فيها المواد المتنوعة مثل الدخان والخميرة.

(١٣) خليص: قرية، مياهها غزيرة وتسكنها قبائل زيد، وكان بالقرب منها واحة، بها مياه جارئة، وفيها بساتين ونخل.

(١٤) صلفان: محلة كان مازها قبلي، وفي طريقها حقبة لا تسع إلا جملاً جملًا، ويسكنها عرب الجهة بشور (بشر) وحبران، بخصوص محطات قلعة الحجاج والطريق البري الذي كان يسلكه الحجاج والتجار، اعتادت فيها على المصادر التالية والتي يمكن الرجوع إليها لمزيد من التفصيل:

(١) ابن يونس: محمد بن أحمد: بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج ٥، ص ٢٠٥، ٢١٨، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٥٢، ٢٨٠، ٢٩٥، ٣١٧، ٣٢١، ٣٢٢.

(٢) الجاسر: حمد: المعجم الجغرافي (معجم مختصر)، ثلاثة مجلدات، دار النهضة، الرياض: بلاد ببع، حة تاريخية جغرافية وانطباعات خاصة، دار النهضة الرياض.

(٣) الجزري: عبد القادر الانصاري، درر التراث، المنظمة في أنبار الحاج وطريق مكة العظيمة، لحقيق، الجاسر، حمد، ثلاثة مجلدات، دار النهضة الرياض.

(٤) الحربي: الإمام أبو اسحاق: كتاب التماسك، وأماكن طرق الحج ومقام الجزيرة، لحقيق حمد الجاسر دار النهضة الرياض.

(٥) السليمان: علي بن حسين: العلاقات المحاذية المصرية زمن سلاطين المماليك، القاهرة ١٩٩٢ هـ/ ١٩٧٢ م.

(٦) حبرة على قهسي: إمارة الحجاج في العصر الممالي، رسالة ماجستير من قسم التاريخ أداب السكندرية، غير منشورة.

(٧) السنوسي: محمد، الرحلة الحجازية، تحقيق علي الشنوي، تونس ١٩٨١/هـ ١٤٠١ م.

(٨) ليلى عبد الطيف: الإدارة في مصر في العصر الممالي، القاهرة ١٩٧٨ م.

(٩) أحمد الرشدي: حسن الصفا والاحتياج يذكر من ولي إمارة الحجاج. تحقيق ليلى عبد الطيف، القاهرة ١٩٨٠.

(٩) مالكى: سليمان عبد الغنى: بلاد الحجاز، مرجع سبق ذكره: طريق حجاج الشام ومصر، ودراسة سبق ذكرها.

(١٥) عيذاب: تقع على الساحل الغربى للبحر الأحمر، ولا تزال القاضها جنوب القصير بمسافة عشرة كيلومترات. وكانت في العصور الوسطى من أهم القوافل على البحر الأحمر، فقد كانت تصل إليها السفن من الهند واليمن، وكانت تنهى إليها قوافل الحجاج الذين يعمدون البحر الأحمر إلى جدة، وكانت تعتبر مركزاً هاماً للتجار الشرق الذين يأتون إليها بسلع ومضائق من الهند، والحبلة واليمن.

(١٦) القصير: تقع على شلال «عيذاب» بعشرة كيلومترات، وقد ازدادت أهميتها، عندما تضاءلت أهمية عيذاب، بسبب تخليها الطبيعي، الذي يجعل مياهها في مأمن من التغيرات البحرية وقد كانت إحدى القوافل الرئيسية في عصر محمد علي، لأرسال القوت والامدادات عن طريقها لقواته التي تواجدت بالحجاز.

(١٧) ابن ياس، محمد بن أحمد: المصدر السابق ج ٥، ص ٣١٦. - أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة: سجلات المحاكم الشرعية، محكمة القصة العسكرية، سجل (١٧٥) ص ٢، مادة (٥)، سجل (١٧٦)، ص ١٨، مادة (٤٨). - عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، النشاط التجاري في البحر الأحمر، ضمن أبحاث ندوة البحر الأحمر، القاهرة ١٩٨٠ م.

(١٨) الخطيب، عبد الكريم محمود: تاريخ جبهة، ص ٢-٣٤.

(١٩) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الزيف المصري، سبق ذكره، ص. ١٤٩-١٧٧.

(٢٠) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة سجلات محاكم، القصة العربية، القصة العسكرية، الصالح، الصالحية التجسية. - دار الوثائق القومية: سجلات محكمة المصورة الشرعية.

- أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية، سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية.

- ابن ياس، محمد بن أحمد، المصدر السابق ج ٥، ص ١٩٣. حيث ذكر في معرض خروج ابن السيد الشريف بركات أمير مكة وتوديع السلطان سليم له قوله «فخرجوا إلى وطافه بالريديانية، فكان له موكب حفل، وأطلع عليه قسطان تماشح مذهبا، وقدماه الرماة بالقط، وخرج صحبته غالب الحجازيين، الذين كانوا بالقاهرة، وقد نادى هم السلطان بأن الحجازيين الذين بالقاهرة، تخرج صحبته».

(٢١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: نشوء الرأسمالية المصرية الحديثة، دراسة من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية، مجلة العربية للعلوم الانسانية، ١٩٨٥ م.

(٢٢) سوق أمير الجيوش: أحد أسواق القاهرة الكبرى التي كانت قائمة في العصر الممالي.

(٢٣) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة: محكمة القصة العربية، سجل (١)، ص ٣٢، مادة (٥٢)، بتاريخ ٢٨ ربيع أول ٩٧٠ هـ/ ٢٥ نوفمبر ١٥٦٢ م.

(٢٤) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة: محكمة القصة العربية، سجل (١)، ص ٣٦، مادة (٦١)، بتاريخ ٣ ربيع الآخر ٩٧٠ هـ/ ٣٠ نوفمبر ١٥٦٢ م.

(٢٥) سوق الصالحين: أحد أسواق القاهرة الكبرى التي كانت قائمة آنذاك، وكان متخصصاً في بيع الأقمشة القطنية والحريرية

- (٢٦) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة الصالح، سجل (٣٠٩)، ص ٢٥٢، مادة (٧٠٩)، بتاريخ ٢٢ جمادى الثانية ١٩٧١ هـ/ ١٦ فبراير ١٩٦٤ م.
- (٢٧) سجلات هذه المحاكم محفوظة بدار الوثائق القومية، ودار المحفوظات العمومية، وأرشيف الشهر العقاري بالإسكندرية.
- (٢٨) ابن ياس، محمد بن أحمد، المصدر السابق، ص ٢٤٤، حيث ذكر في معرض حديثه عن معاينة الصبارفة الذين يصرفون العملة بصر أعلى من المحدد لها قوله «قبض ملك الأمراء على شخص من الصبارف الحجازيين، وكان يجلس على قفص عند سوق الباسطية»، فلما قبض عليه، رسم بشقه، فشفق فيه خير الدين نائب القلعة، ورغم مبلغاً له صورة، حتى سلم من الشق، ولا له ذنب أو وجب ذلك، سوى أنه أصرف أشرفياً، بزيادة خمسة أنصاف، وقد خالف المائدة وأصرف أشرفياً ذهباً بخمسة وعشرين نصفاً، بزيادة خمسة أنصاف، فكان أن يشتل ظملاً، وقيل بل شقه على باب زويلة، وأمره مشهور بما وقع له في ذلك اليوم، ولم يبق فيه شفاع، وشقه على خمسة أنصاف، وراح ظملاً.
- (٢٩) سوق بين القصرين: من أسواق القاهرة الكبيرة التي كانت قائمة منذ العصر المملوكي.
- (٣٠) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة القصة العربية، سجل (١)، ص ٣٣٣، مادة (٥٧٦)، بتاريخ ٢٣ رمضان ٩٧٠ هـ/ ١٦ مايو ١٥٦٣ م.
- (٣١) عبط الشواوين: أحد خطوط القاهرة التي كانت معروفة آنذاك، يقع ما بين الخورية والصلبية وكان به سوق يعرف بسوق الشواوين.
- (٣٢) سوق الغزل: أحد الأسواق الفرعية المتخصصة في بيع القماش الغزل، وكان يقع بقط الشواوين.
- (٣٣) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة الصالح، سجل (٣٠٩)، ص ٢٢٥، مادة (٨٤٩)، بتاريخ ٢٢ رجب ٩٧١ هـ/ ٦ مارس ١٥٦٤ م.
- (٣٤) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة القصة العربية، سجل (١٥)، ص ٦٠، مادة (١٢٩)، بتاريخ ١٤ ذي الحجة ١٠٠٩ هـ/ ١٦ يونيو ١٦٠١ م.
- (٣٥) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة الصالح، سجل (٢٠٩)، ص ٢٥٢، مادة (٩٠٧)، بتاريخ ٢٢ جمادى الثانية ٩٧١ هـ/ ١٦ فبراير ١٩٦٤ م.
- (٣٦) انظر سجلات المحاكم السابق الإشارة إليها.
- (٣٧) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة القصة العربية، سجل (٦)، ص ١٥٣، مادة (٢٤٤)، بتاريخ ٨ ربيع الثاني ٩٨٧ هـ/ ٤ يونيو ١٥٧٩ م.
- (٣٨) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة الصالح، سجل (٢١٧)، ص ٧٥، مادة (٣٢٤)، بتاريخ ٢٤ ذي الحجة ١٠٠٣ هـ/ ٩ أغسطس ١٥٩٦ م. وانظر كذلك على سبيل المثال: محكمة الصالحية النجدي، سجل (١٧٣)، ص ١١٩، مادة (٥٢٣)، ١٤ الحجة ١٠٠٤ هـ/ ٩ أغسطس ١٥٩٦ م. : محكمة القصة العربية، سجل (٧)، ص ٢٤٠، مادة (٣٠)، بتاريخ ٢٧ محرم ٩٨٩ هـ/ ٣ مارس ١٥٨١ م.
- (٣٩) الجبلية: من قرى بدر، وكان طريق الحاج منها يميل إلى نحو الشرق قليلاً، وتسكنها قبائل الإحامدة، وغيرها بمناطق إمارة المدينة حالياً، والصفراوي، نسبة إلى وادي الصفراء تقع فيه القرية.
- (٤٠) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة القصة العربية، سجل (٧)، ص ٢٤٠، مادة (٣٢٠)، بتاريخ ٢٧ محرم ٩٨٩ هـ/ ٣ مارس ١٥٨١ م. وكذلك: محكمة الصالح، سجل (٢١٧)، ص ٢١، المادتين (١٦٨، ١٦٩) بتاريخ أول القعدة ١٠٠٢ هـ/ ٨ يونيو ١٥٩٥ م.